منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الصادرات الأردنية إلى العراق: آفاق وفرص واعدة

آب 2024

ورقة سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني. ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

أوراق السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

لتقييم الدراسة

يسر منتدى الاستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الاستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

جدول المحتويات:

1. المقدمة: 4
2. الواقع التجاري للسوق العراقي: 5
3. تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق: 8
4. تحليل القطاعات ذات الأولوية في التصدير إلى السوق العراقي: 12
5. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني: 14

1. المقدمة:

سعى الأردن جاهدًا خلال العقدين الماضيين إلى توسيع نطاق علاقاته التجارية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي ضوء ذلك، وقّع الأردن منذ أواخر القرن العشرين على أكثر من 22 اتفاقية تجارية (حرة، وجزئية)، بهدف تنويع أسواقه التصديرية، وتعزيز وصول منتجاته إلى أقاليم العالم كافة.

ونتيجة لتلك الجهود، فقد استطاعت المنتجات الأردنية الوصول إلى قرابة 150 سوقًا من مختلف أرجاء العالم، بعد أن كانت تقتصر على 90 سوقًا عالميًّا فقط في العام 2000، **لتتجاوز بذلك قيمة الصادرات الوطنية اليوم حاجز ثمانية مليارات دينار، أي ما نسبته 24% من الناتج المحلي الإجمالي**.

يُعَدّ السوق العراقي ثالث الأسواق التصديرية من حيث الأهمية أمام المنتجات الأردنية؛ نظرًا للتنوع السلعي للصادرات الأردنية فيه، وبقيمة سنوية بلغت بالمتوسط حوالي 700 مليون دولار خلال العقد الأخير. وقد شكلت هذه القيمة ما نسبته 8.1% من إجمالي الصادرات الوطنية. هذا وقد بلغ عدد المنتجات الأردنية المصدرة إلى السوق العراقي 348 منتجًا سلعيًّا، فيما بلغ عدد المنتجات المصدرة إلى السوق السعودي (630 منتجًا سلعيًّا)، وإلى الإمارات (387 منتجًا سلعيًّا).

ويلاحظ مؤخرًا الجهود المتواصلة بين الأردن والعراق لتعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، من خلال لجان مشتركة بين الطرفين تسعى إلى تحسين الواقع الاقتصادي في كلا البلدين، وبما يخدم المنافع المشتركة، خاصة في ظل الإمكانات والميزات المتبادلة بين البلدين، والمكملةِ لبعضها بعضًا.

وفي هذا السياق، ارتأى منتدى الاستراتيجيات الأردني تسليط الضوء على السوق العراقي، وكيفية تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، وذلك من خلال:

1. تحليل الواقع التجاري للسوق العراقي.
2. دراسة تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين الأردن والعراق.
3. تحليل القطاعات ذات الأولوية في التصدير إلى السوق العراقي.
4. تقديم بعض التوصيات التي تستند إلى نتائج التحليل.

2. الواقع التجاري للسوق العراقي:

وصل حجم الناتج المحلي الإجمالي للعراق مع نهاية عام 2023 إلى ما يقارب 250.8 مليار دولار، ليأتي في المرتبة الثالثة على مستوى البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط. وعند النظر إلى تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي للسوق العراقي، يلاحظ مستوى التذبذب العالي فيه خلال الفترة الزمنية (1980 - 2003). إلا أن الاقتصاد العراقي استطاع أن يعاود التقدم والنمو خلال الفترة (2012-2023)، محققًا بذلك **معدل نمو بالمتوسط بلغ 4.8% سنويًّا** (باستثناء عام الجائحة 2020).

ويعد الاقتصاد العراقي من بين الاقتصادات التي تعتمد بشكل رئيس على صادراته من النفط، التي تصل إلى حوالي 131.4 مليار دولار، وبنسبة 95% من إجمالي صادراته الكلية. **ويؤشر ذلك إلى تواضع مستوى تنوع القاعدة الإنتاجية للصناعات التحويلية في السوق العراقي**، إذ يلاحظ - في الميزان التجاري - أن ثاني أعلى السلع المصدرة بعد النفط كانت من "منتجات الحلي والمجوهرات"، وبقيمة مليار دولار، تلاها منتجات الأجهزة الكهربائية والآلية بقيمة 337 مليون دولار.

2.1 مستوردات السوق العراقي:

تُعَدّ المستوردات جزءًا حيويًّا من الاقتصاد العراقي، إذ تؤدّي دورًا كبيرًا في تلبية الاحتياجات المحلية للسلع التي لا تُنتج محليًّا بشكل كافٍ. وقد بلغت قيمة المستوردات ما يقارب 76.2 مليار دولار خلال عام 2022، مسجلة بذلك نموًّا سنويًّا بمعدل 8.2% خلال فترة (2010 - 2022)، **ما يشير إلى حجم الطلب المتزايد داخل السوق العراقي عامًا تلو الآخر**.

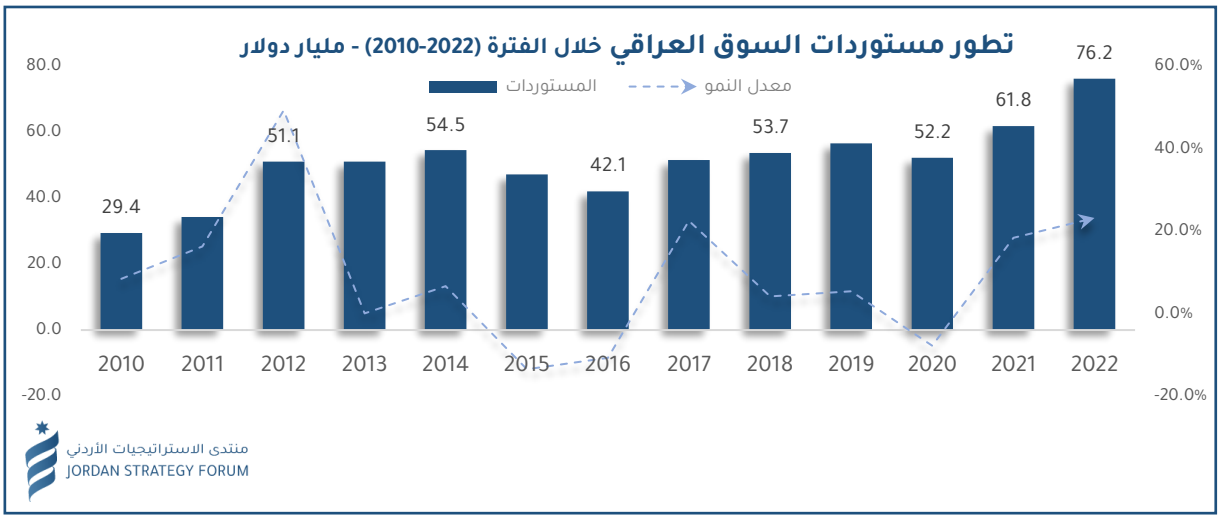

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

وبالنظر إلى أبرز الدول المصدرة إلى السوق العراقي، يلاحظ من الشكل التالي، مستوى **المنافسة الشديدة داخل السوق العراقي، وبالتحديد من السوق التركي والصيني والإيراني.** فقد استحوذت حصة صادرات تلك البلدان مجتمعة بالمتوسط، على نسبة 47.3% من إجمالي المستوردات العراقية، بعد أن سجلت هذه البلدان قيمة صادرات بلغت سنويًّا بالمتوسط حوالي 9.9، و 9.8، و 6.9 مليار دولار على الترتيب خلال الفترة (2016 - 2022).

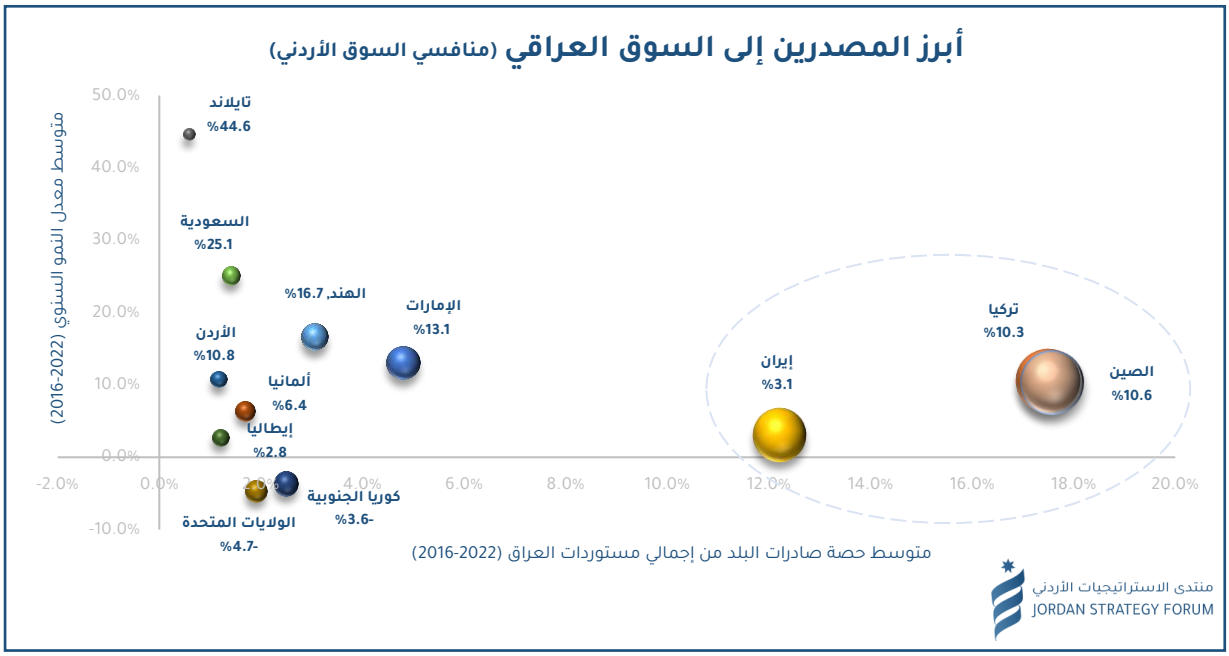

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

يشير حجم الفقاعة إلى قيمة صادرات كل بلد إلى العراق بالمتوسط خلال الفترة 2016-2022

وعند النظر إلى مستوردات العراق السلعية يلاحظ أن المشتقات النفطية هي الأكثر استيرادًا، بنسبة 12.3% من إجمالي المستوردات الكلية، تلاها كلّ من الأجهزة الكهربائية، والمعدات والآلات. كما يلاحظ أن المستوردات من المشتقات النفطية والمركبات حققت أعلى متوسط نمو سنوي خلال الفترة (2016 - 2022)، وبمعدل 21.6%، و17.6% على التوالي.

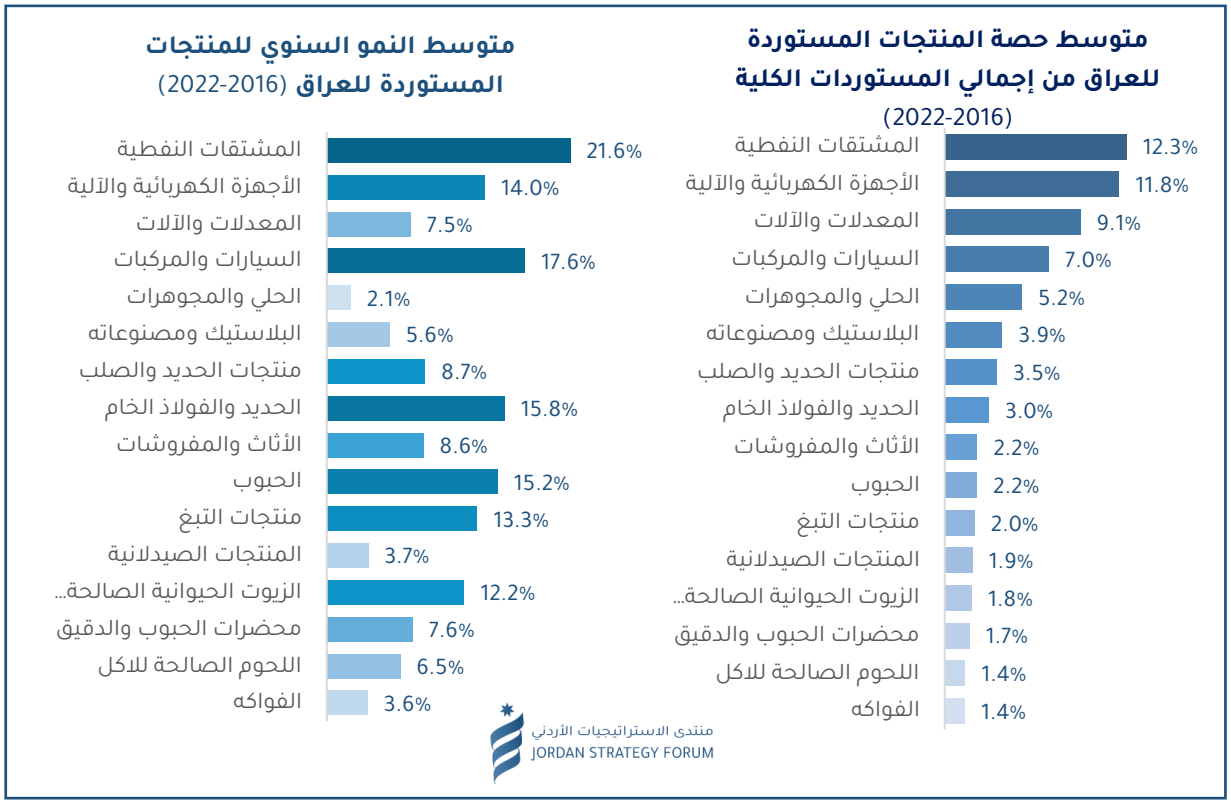

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

2.2 صادرات السوق العراقي:

كما أظهرَت الورقة أعلاه، فقد تركّزت صادرات السوق العراقي خلال الأعوام (2016 - 2022) بشكل كبير على النفط، إذ شكلت بالمتوسط ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات الكلية خلال تلك الفترة، لتصل مع نهاية عام 2022 إلى حوالي 134.1 مليار دولار. في حين تمكنت الصادرات العراقية من تحقيق معدل نمو سنوي مرتفع بنسبة 8.5% سنويًّا خلال الفترة 2016 - 2022، ويعزى ذلك بشكل واضح إلى ارتفاع صادراته من النفط.

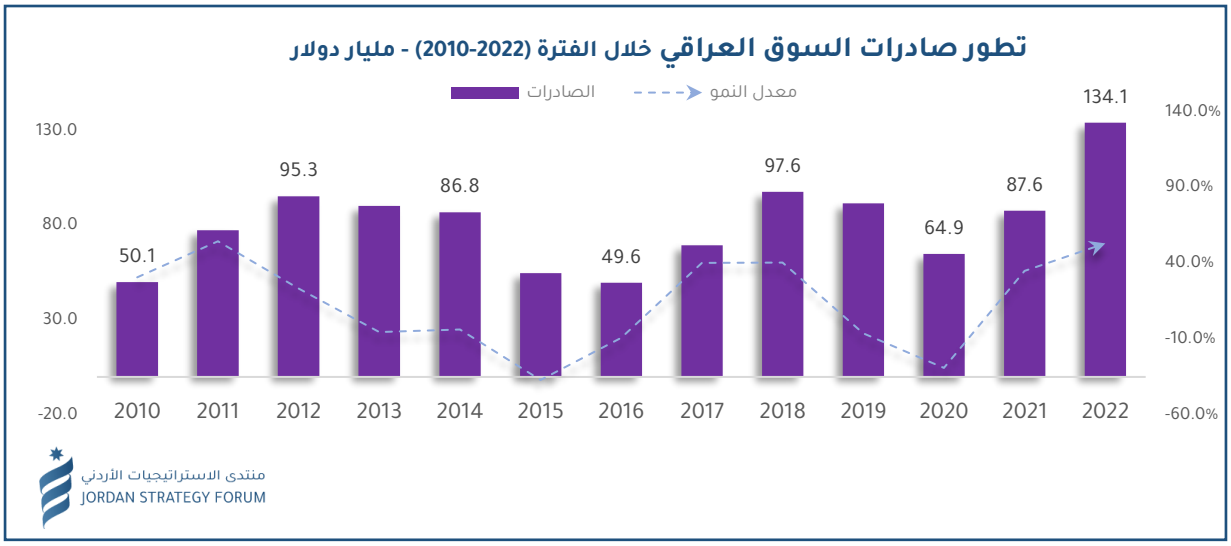

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

3. تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والعراق:

تتسم العلاقات بين الأردن والعراق **بمستوى رفيع من الصداقة والأخوة، إذ يرتبط البلدان بالعديد من الخصائص المتقاربة**، منها، القرب الجغرافي، والتقاء البلدان بحدود يصل طولها إلى أكثر من 179 كيلومترًا[2]، إضافة الى اللغة والثقافة المشتركة بين البلدين، علاوة على العلاقات الاقتصادية والتجارية التي امتدّت على مدى عقود من الزمن. وعلى **الصعيد الاستثماري، يقدر حجم الاستثمارات العراقية في الأردن بنحو 32 مليار دولار** (وفق وزارة الاستثمار الأردنية لعام 2023)، توزعت على عدة قطاعات، منها التعدين، والقطاع المالي، والقطاع الصناعي، والعقارات، وغيرها.

3.1 العلاقات التجارية ما بين الأردن والعراق:

شهدت العلاقات التجارية بين الأردن والعراق تحسنًا واضحًا خلال الفترة 2008 - 2014. إذ بلغ متوسط التبادل التجاري ما بين البلدين آنذاك ما يقارب 1.1 مليار دولار، بعد أن كان 734 مليون دولار سنويًّا بالمتوسط خلال الفترة (2001 - 2007). في حين بلغ حجم التبادل التجاري ما بين البلدين نحو 741 مليون دولار سنويًّا بالمتوسط خلال الفترة (2015 - 2023). هذا وقد **استطاع الأردن أن يحقق فائضًا في ميزانه التجاري مع العراق بواقع 622 مليون دولار عام 2023، إذ بلغ حوالي 577 مليون دولار سنويًّا بالمتوسط خلال الفترة (2016 - 2023).**

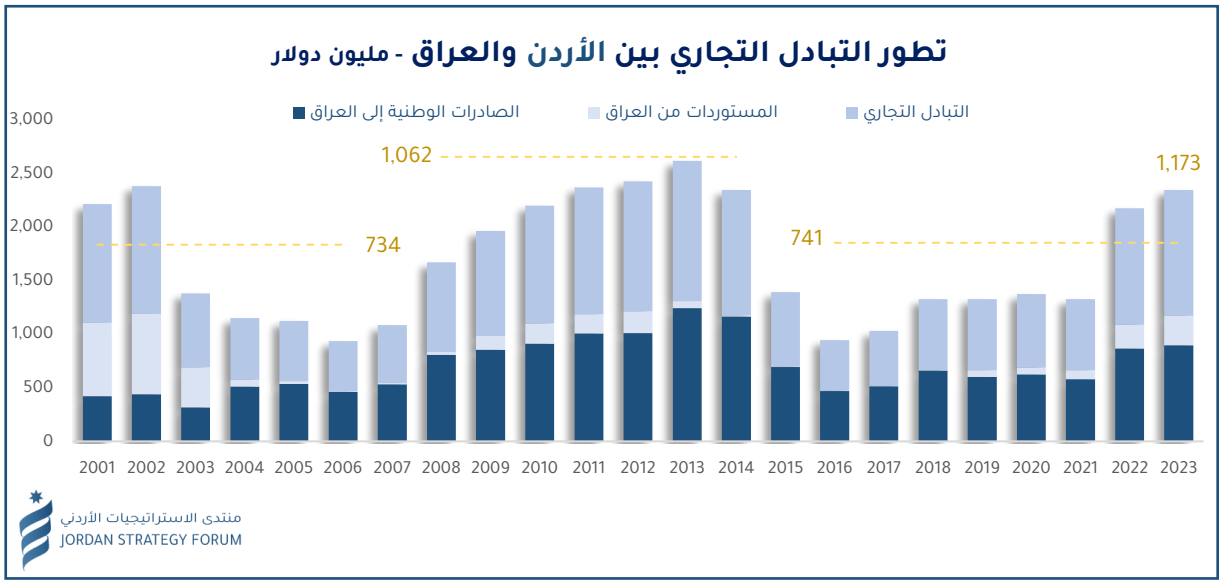

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

ويلاحظ من الشكل أعلاه، أن مستوردات الأردن من العراق قد ارتفعت ارتفاعًا واضحًا بعد عام 2021 لتصل إلى حوالي 222 مليون دولار عام 2022، وإلى 276 مليون دولار عام 2023، بسبب ارتفاع المستوردات من النفط.

وكذلك الحال فيما يخصّ **الصادرات الأردنية إلى العراق. فقد ارتفعت قيمتها منذ العام 2021 لتصل إلى حوالي 897 مليون دولار عام 2023**، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستواها في عام 2013، الذي بلغ حوالي 1.24 مليار دولار.

3.2 تحليل الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي:

شهدت الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي تحسنًا واضحًا خلال السنوات الثلاثة الماضية، فقد ارتفعت من 580 مليون دولار عام 2021، إلى 897 مليون دولار عام 2023 (أي بمعدل نمو بلغ حوالي 54.6%)، وهو أعلى مستوى وصلت إليه الصادرات الوطنية منذ عام 2014. وقد جاء هذا التحسن بشكل رئيس **نتيجة ارتفاع صادرات الأردن من المنظفات ومحضّرات الغسيل، والأسمدة، والأجهزة والمعدات الكهربائية**، خلال تلك الفترة.

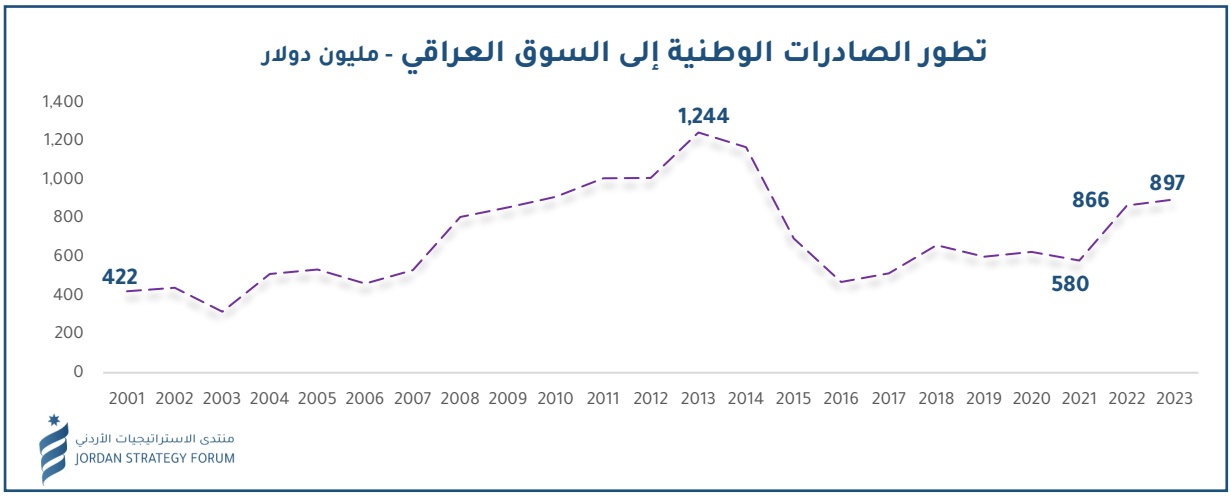

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

ومن الجدير بالذكر، أنه بالرغم من ارتفاع حجم الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي، إلا أن **حصتها من إجمالي مستوردات العراق الكلية تراجعت تراجعًا واضحًا خلال السنوات الماضية**. فبعد أن كانت تشكل ما نسبته 3.7%، و4.5% عامي 2001، و2002 على التوالي، انخفضت إلى 2.2% عام 2009، وإلى أقل من 1% عام 2022. وهذا يشير إلى أن معدل الزيادة في الصادرات الأردنية لم يواكب معدل الزيادة في المستوردات العراقية.

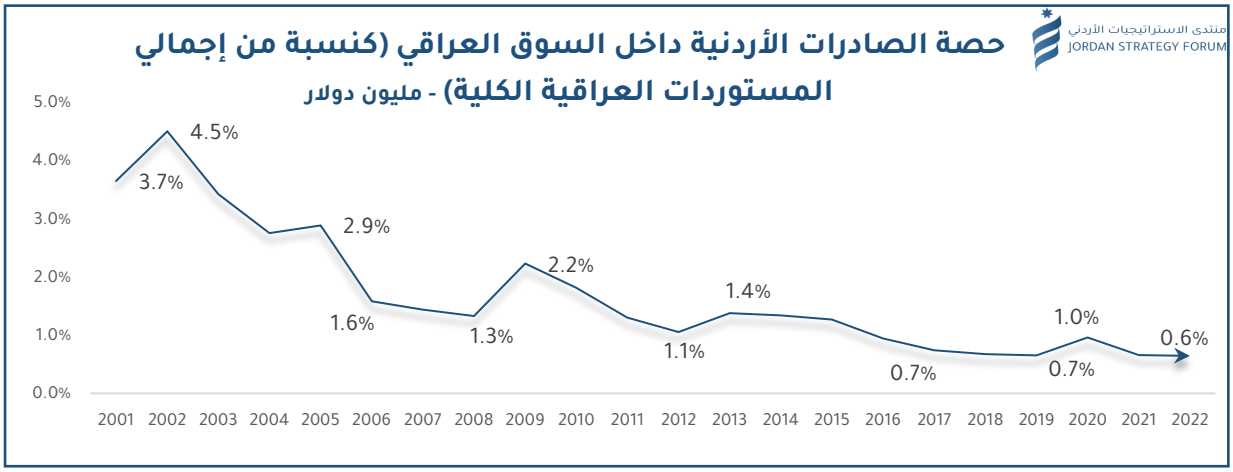

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

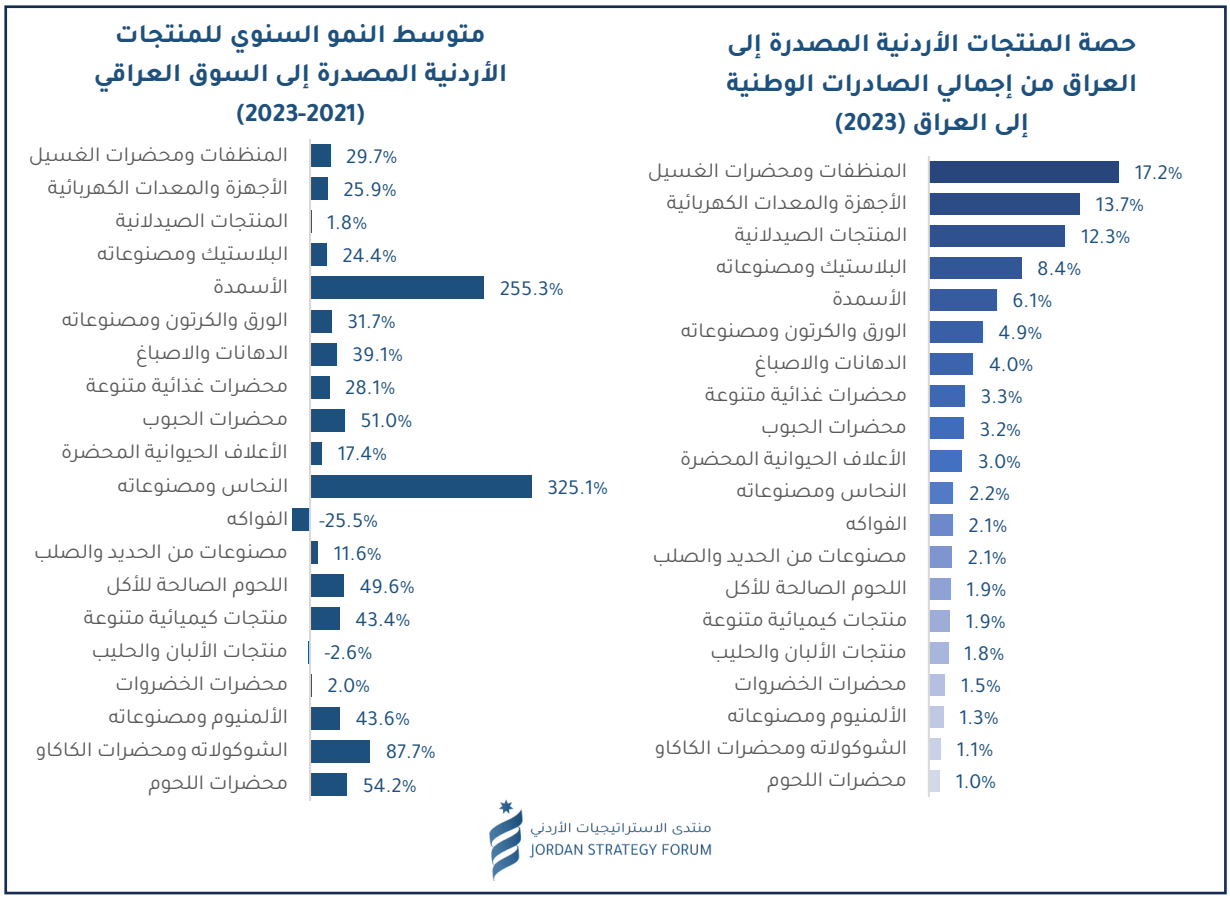

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

وعند النظر إلى المنتجات الأردنية المصدرة إلى السوق العراقي من منظور حصتها داخل السوق (كنسبة من إجمالي مستوردات العراق من المنتج نفسه)، يلاحظ أنه **على الرغم من ارتفاع قيمة المنتجات الأردنية المصدرة إلى السوق العراقي نسبيًّا، إلا أن حصتها تُعَدّ متواضعة جدًا داخل السوق** (باستثناء منتجات الأسمدة، والمنظفات).

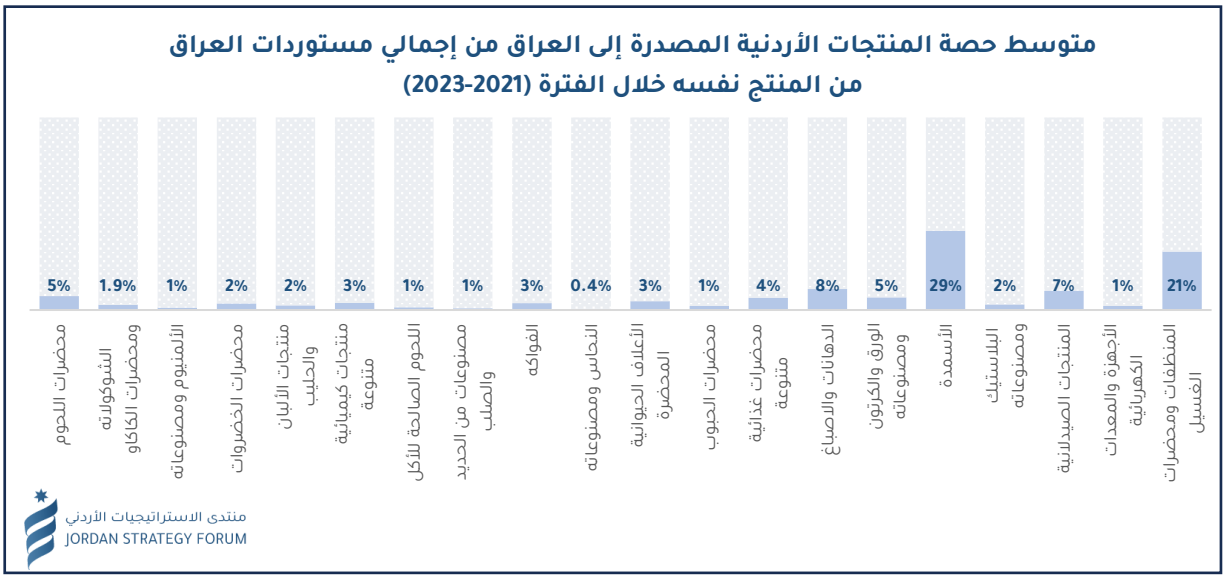

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

3.3 تحليل القدرة التنافسية للصادرات الأردنية في السوق العراقي:

لتحديد الأسباب وراء ضعف حصة الصادرات الأردنية داخل السوق العراقي، لا بد من النظر إلى **القدرة التنافسية** لتلك المنتجات الأردنية مقابل المنتجات ذاتها من البلدان المنافسة (تركيا، والصين، وإيران).

وقد تم استخدام أسلوب تحليل قيمة الوحدة "السعر" (Value Per Unit)، لإجراء تحليل للقدرة التنافسية لبعض المنتجات الأردنية (على سبيل المثال) المصدرة إلى السوق العراقي، ومن أهمها: **المنظفات، والمحضرات الغذائية، ومصنوعات الورق والكرتون.**

ويلاحظ من نتائج التحليل، أن قيمة الوحدة للمنتجات الأردنية كانت الأعلى مقارنة بقيمة الوحدة للمنتجات نفسها من البلدان المنافسة، وبنسب تجاوزت الضعف في منتجي "المنظفات"، و"المحضرات الغذائية". وهذا يدل على أن **الصادرات الأردنية تواجه منافسة سعرية شديدة من الأسواق الأخرى داخل السوق العراقي**، إلا أن ارتفاع قيمة تلك الصادرات قد يشير إلى ارتفاع جودتها أيضًا.

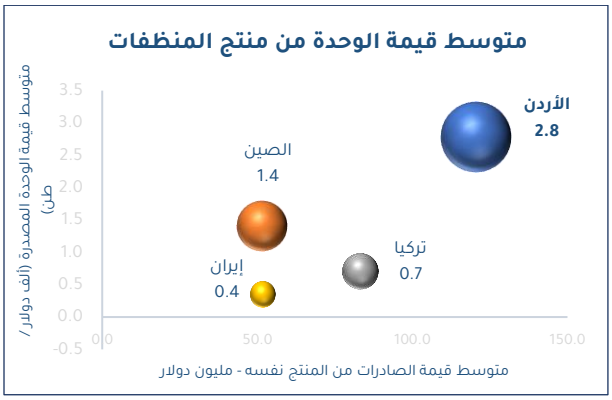

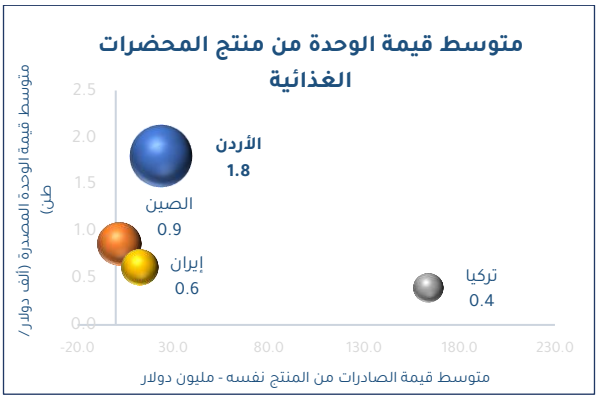

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

يشير حجم الفقاعة إلى متوسط قيمة الوحدة للمنتج المصدر

4. تحليل القطاعات ذات الأولوية في التصدير إلى السوق العراقي:

تـم اسـتخدام مصـفوفة "أداء السـوق / القطـاع"[1] التـي تحـدد القطاعـات التصـديرية ذات الأولويـة، مـن أجـل إيلاءهـا الأهميـة اللازمـة ضـمن الاتفاقيـات والاسـتراتيجيات التجاريـة بـين الـدول، وكـذلك توجيـه البـرامج والسياسـات الوطنيـة التـي تمكـن تلـك القطاعـات مـن الوصـول إلـى الأسـواق التصـديرية، وتعزيز تنافسيتها.

وتسـتند مصـفوفة "أداء السـوق / القطـاع" إلـى عـدة عمليـات حسـابية لتحديـد ديناميكيـة السـوق المسـتهدف، وقـدرة الصـناعة / المنـتج علـى التوسـع فيـه. إذ يـتم احتسـاب معـدل النمـو السـنوي المركـب للمنـتج داخـل السـوق المسـتهدف، وحصـة المنـتج / القطـاع المسـتهدف للتصـدير مـن إجمـالي الصـادرات الكليـة للسـوق المصـدِّر، ونسـبة نمـوه خـلال فتـرة زمنيـة محـددة، مـن أجـل تحديـد كل من القطاعات الرائدة، والناشئة، والنامية، والراكدة في السوق المستهدف.

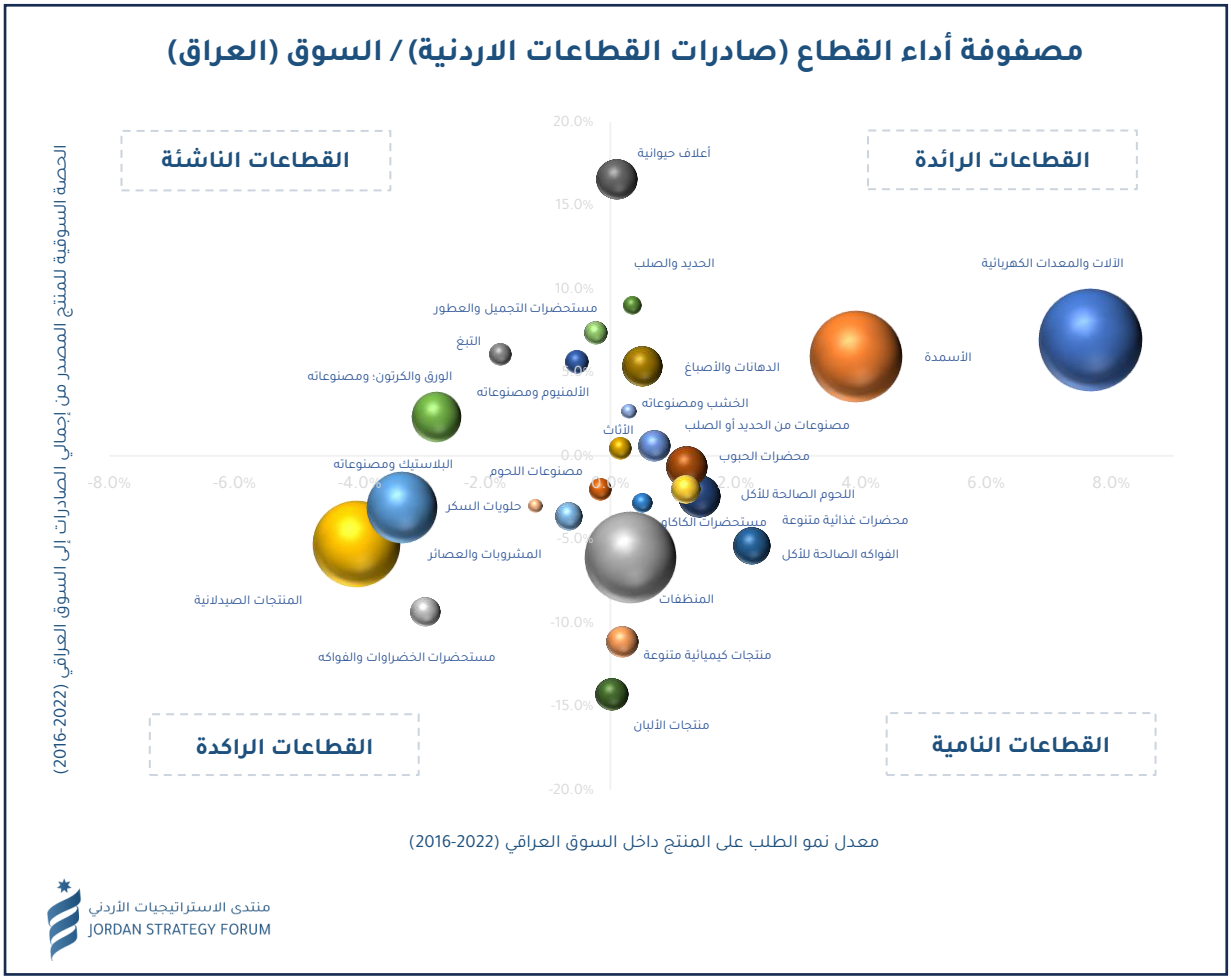

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، 2024

[1] تم تطوير مصفوفة السوق / القطاع بالاستناد إلى منهجية Boston Consulting Group (BCG) Matrix

خلاصة نتائج تحليل مصفوفة "أداء القطاعات الأردنية / السوق العراقي" ما يأتي:

1. **القطاعات الأردنية الرائدة** في السوق العراقي التي تتمتع بطلب واعد وحصة مرتفعة من السوق، منها: الأسمدة، والدهانات، والأجهزة الكهربائية، والأثاث، وغيرها من المنتجات. **ويمكن القول: إن هذه القطاعات استطاعت أن تصنع لنفسها مكانة مميزة في السوق العراقي، وتتمتع أيضًا بفرص تصديرية عالية**.

2. وفيما يتعلق **بالقطاعات الناشئة**، ومنها: مستحضرات التجميل، والورق والكرتون، والألمنيوم ومصنوعاته...، فهي ذات إمكانات عالية، ولكن تعاني من ضعف الطلب عليها داخل السوق العراقي. وهنا لا بد من العمل على رفع تنافسية هذه السلع، من خلال **قيام المنشآت الأردنية بالعمل على تطويرها من أجل زيادة الطلب عليها في السوق العراقي**.

3. أما **القطاعات النامية**، ومنها: منتجات الألبان، والمنتجات الكيماوية المتنوعة، والمحضرات الغذائية...، فهي تواجه طلبًا مرتفعًا في السوق العراقي، إلا أن صادراتها تشهد انخفاضًا في الحصة الإجمالية من الصادرات الوطنية إلى السوق العراقي، ما يتطلب زيادة حجم **جهود التسويق والترويج لتلك المنتجات في السوق العراقي**.

4. أما **القطاعات الراكدة**: البلاستيك ومصنوعاته، ومنتجات حلويات السكر، والمنتجات الصيدلانية... فتُعَدّ ذات معدل نمو منخفض من حيث الطلب داخل السوق العراقي، كما أنها تشهد تراجعًا في معدل مشاركتها من مجموع الصادرات الوطنية الإجمالية إلى السوق العراقي. وهذه القطاعات تحتاج **إلى دراسة معمقة من أجل تحديد أبرز المستجدات والتوجهات حول تلك الصناعات، والوقوف على المعيقات التي تحول دون زيادة الطلب عليها في السوق العراقي**.

5. توصيات منتدى الاستراتيجيات الأردني:

بالنظر إلى نتائج تحليل الورقة، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بالعمل على ما يأتي:

1. وضع المعنيين خطط فعالة تعمل على تحسين وصول المنتجات الأردنية الرائدة، والناشئة، والنامية، والراكدة إلى السوق العراقي، وفق نتائج تحليل مصفوفة "أداء السوق / القطاع" أعلاه.
2. استمرار الشركات الأردنية بتطوير منتجاتها، وتعزيز جودتها، وتحسين استراتيجياتها السعرية، لزيادة تنافسيتها في السوق العراقي.
3. تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال النظر في الإجراءات الآتية:
   - إزالة جميع العقبات غير الجمركية، وتبسيط الإجراءات، والتشريعات، والرسوم والضرائب، وغيرها بين كلا الطرفين.
   - معالجة التحديات المتمثلة في تمويل التجارة بين البلدين. ويمكن العمل على ذلك بتعزيز التعاون والشراكة ما بين مؤسسات القطاع المالي في كلا البلدين، وبما يضمن إزالة جميع العوائق المالية المرتبطة في العملية التجارية بينهما.
   - تعزيز مستويات الاستثمار المتبادل ما بين البلدين، باستقطاب المستثمرين العراقيين إلى السوق الأردني، وتحديدًا في القطاعات الواعدة (كالصناعة، والطاقة، والزراعة، والتعدين)، وأيضًا توجيه المستثمرين الأردنيين نحو السوق العراقي، وتحديدًا في قطاع السياحة، والقطاع المالي، والإنشاءات، وغيرها من القطاعات.
   - إقامة معارض تجارية متبادلة ما بين البلدين، وتبني استراتيجية تسويقية فعالة، تسلط الضوء على جودة المنتجات الأردنية للمستهلك من أجل زيادة حصتها في السوق العراقي.
4. وأخيرًا، يؤكد المنتدى أهمية البناء على الخبرة الفنية الأردنية للمساهمة في تطوير البنية الأساسية داخل الاقتصاد العراقي، خاصة في مجالات تقديم الدعم الفني، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، وتحديدًا في قطاعات التصنيع، والبنية التحتية، والرعاية الصحية، والزراعة، والخدمات المالية، وغيرها. مما يسهم في دعم السوق العراقي، وتحسين جودة عملياته الإنتاجية وكفاءتها، وتعزيز مستوى العلاقات التجارية بين البلدين.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan